الجزائر تنزلق في منحدر تآكل احتياطاتها النقدية

محاولات لترقيع موازنة 2020 هربا من اشتداد الأزمة

تعكس أحدث المؤشرات حول تسارع تبخر احتياطات الجزائر من العملة الصعبة حجم التحديات أمام السلطات خاصة بعد المحاولات اليائسة من الحكومات السابقة لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية منذ تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في منتصف 2014.

الجزائر - تكشف تصريحات المسؤولين الجزائريين أن اقتصاد البلاد يواصل الانزلاق إلى قاع حفرة يصعب التكهن بمدى عمقها، مع استمرار الأزمات الخانقة التي تحاصر كافة الأنشطة التجارية والمصرفية والاستثمارية.

وفاقم وزير المالية محمد لوكال المخاوف من انجرار البلاد إلى مستوى خطير من الأزمة مع توقع تسجيل مستويات صادمة من الاحتياطات النقدية بنهاية العام المقبل.

ورجح لوكال خلال جلسة في البرلمان لمناقشة موازنة 2020 استمرار تراجع احتياطات بلاده من النقد الأجنبي حتى نهاية العام المقبل.

وقال إن "الأوضاع الاقتصادية الصعبة للبلاد ستزيد من تناقص احتياطاتها من النقد الأجنبي العام المقبل إلى مستوى 51.6 مليار دولار، أي ما يعادل 12.4 شهر من الواردات من غير عوامل الإنتاج".

محمد لوكال

سنفتح الباب للتداين الخارجي إذا اقتضت الضرورة وفق شروط

وكانت احتياطات البلاد من العملات الأجنبية تبلغ حوالي 197 مليار دولار قبل تفجر أزمة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية في منتصف 2014.

وتمثل عائدات النفط أكثر من تسعين بالمئة من مداخيل الجزائر من النقد الأجنبي، وحوالي ستين بالمئة من الموازنة العامة للبلاد.

ويقول محللون إن فقدان الجزائر لجزء كبير من احتياطاتها النقدية يعكس فشل السياسات المالية المتبعة طيلة السنوات الأخيرة، والتي تسببت في أزمة اقتصادية كبيرة نتيجة الاعتماد المفرط على عوائد صادرات النفط والغاز.

ووفق البيانات الرسمية، بلغ الاحتياطي الأجنبي للجزائر نحو 79.8 مليار دولار خلال فبراير العام الماضي، مقابل حوالي 97.33 مليار دولار بنهاية عام 2017.

وتلقي المؤشرات الحكومية بظلال قاتمة على الموازنة الجديدة البالغ حجمها 118.6 مليار دولار، والتي من المتوقع أن تسجل عجزا بنحو سبعة بالمئة أي ما يعادل 12 مليار دولار.

وتواجه الجزائر تحديا كبيرا لتعبئة التمويلات الضرورية خاصة بعد وقف طباعة النقود بصيغة التمويل غير التقليدي بعد ضخ نحو 56 مليار دولار في الاقتصاد خلال العامين الأخيرين.

وقال لوكال إن "الموازنة ستفتح المجال مرة أخرى للتداين الخارجي إذا اقتضت الضرورة وفق شروط" لم يذكرها.

وتؤكد معظم المؤشرات في وثيقة الموازنة الجديدة أن السلطات تنوي اتخاذ سياسات أكثر تقشفا في موازنة العام المقبل لردم الفجوة الكبيرة المتوقعة في العجز.

ويساور مراقبين قلق بالغ من أن مسألة توظيف رسوم إضافية على السلع والخدمات قد تعمق الأزمة بشكل أكبر، وتزيد من موجة الاحتجاجات، في ظل شلل محركات النمو أصلا، فضلا عن ارتباك السياسات الحكومية.

وأعفى مشروع القانون الوقود والطاقة من أي زيادات، بينما أقرّت ضريبة على الثروة لأول مرة، وعلى الممتلكات العقارية والأرصدة المالية.

وكانت الجزائر قد لجأت إلى الصين خلال السنوات الأخيرة لتمويل مشاريع تتعلق بالبنية التحتية بسبب أزمتها المالية الخانقة بعد تراجع عائدات صادرات الطاقة، والشلل الاقتصادي.

وفي مسعى لإعطاء نفس لقطاع الاستثمار، سيلغي مشروع قانون الموازنة رسميا قواعد الشراكة مع الأجانب، التي كانت تتبعها البلاد منذ 2009 حيث كانت تقضي بامتلاك الطرف الجزائري النسبة الأكبر من المشاريع.

وقدرت الحكومة في الموازنة الجديدة سعرا مرجعيا لبرميل النفط عند نحو 50 دولارا، وسعر السوق للبرميل عند نحو 60 دولارا حتى 2022، وسعر الصرف بحوالي 123 دينارا جزائريا مقابل الدولار في العام المقبل.

وتتوقع السلطات ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات العام المقبل بنحو 2 بالمئة على أساس سنوي، لتصل إلى 35.2 مليار دولار، بفضل ارتفاع مستوى الصادرات.

أما الواردات فيرجح مشروع القانون انخفاضها بحوالي 13.3 بالمئة على أساس سنوي إلى نحو 38.6 مليار دولار.

وتوقع المشروع أن يتراجع عجز رصيد ميزان المدفوعات السنة القادمة إلى نحو 8.5 مليار دولار العام المقبل، مقارنة بنحو 16.6 مليار دولار يتوقع تسجيلها بنهاية العام الجاري.

وينص مشروع القانون على السماح للمواطنين باستيراد سيارات سياحية مستعملة تعمل بمحركات البنزين لا يتعدى عمرها ثلاث سنوات، ضمن خطط احترام قواعد البيئة، وذلك بالاعتماد على مواردهم الخاصة.

وتمر الجزائر بأزمة اقتصادية حادة بسبب تراجع أسعار النفط، وهو ما اضطرها إلى اتخاذ إجراءات تقشفية في موازنة العام الماضي، وذلك للمرة الأولى منذ 15 عاما لسد الفجوة الكبيرة في التمويل.

وتحت ضغط الأزمة النفطية وتهاوي عائدات النقد الأجنبي، لجأت الجزائر إلى نظام الرخص المسبقة لتنظيم وكبح فاتورة الواردات، التي شملت السيارات ومواد البناء ثم لحقت بها الحمضيات والفواكه الاستوائية.

ولطالما أكد خبراء المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي أن الجزائر كانت أمامها فرص عديدة لتغيير نموذجها الاقتصادي طيلة السنوات الماضية، وأشاروا إلى الاحتياطي الذي تراكم خلال سنوات وغطى على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد.

ويحتاج قانون الموازنة إلى تزكية ثلثي أعضاء الغرفة الأولى للبرلمان، البالغ عددهم 462 نائبا، قبل إحالته إلى مجلس الأمة للمصادقة النهائية عليه.

أزمة مالية خانقة

الاستدامة تعيد رسم ملامح القطاع

تونس تبحث عن محفزات جديدة لدعم صناعة الطيران

رهان على أول حدث دولي للطيران والدفاع لجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع

وسعت تونس من طموحاتها في أن تصبح قطبا صناعيا في مجال صناعة مكونات الطائرات في شمال أفريقيا نظرا لفرص الاستثمار الواعدة المدفوعة بالدعم الكبير من شركائها بعد أن تسارعت وتيرة هذا النشاط وشهد زيادة في الطلبات عليه حول العالم.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - كشفت تونس عن خطط جديدة لمنافسة المغرب في مجال صناعة الطائرات الآخذ في النمو على مستوى العالم، من أجل تعزيز مكانتها في هذا المضمار بمنطقة شمال أفريقيا.

ويعقد المسؤولون آمالا كبيرة على هذه الصناعة وجعلها قطاعا استراتيجيا يدر عائدات إضافية للخزينة على غرار صناعة مكونات السيارات بعد أن ظهرت منافسة شديدة بين الشركات العالمية لتوسيع نطاق استثماراتها.

وفي محاولة جدية للنهوض بالقطاع، ستنظم تونس في مارس المقبل أول صالون دولي للطيران والدفاع والذي ستشارك فيه أكثر من 250 شركة أجنبية، وسيكون مطار جربة-جرجيس الواقع جنوب البلاد مسرحا له.

وقال هشام بن أحمد وزير النقل خلال منتدى عقد هذا الأسبوع في العاصمة التونسية إن "تنظيم المعرض يأتي ضمن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاعي الطيران المدني والدفاع، وخاصة في أفريقيا".

ويراهن المسؤولون على هذا الصالون الذي سيشكل فرصة للشركات في مجال صناعات الطيران والفضاء لتبادل الرؤى وتباحث آفاق تطوير القطاع في ظل اتساع الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة.

وأوضح وزير النقل أن قطاع الطيران المدني في تونس يمثل شريانا حقيقيا للمبادلات التجارية والتدفقات السياحية، حيث يتدفق نحو 53 بالمئة من الزوار عبر مطارات البلاد التسعة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن صادرات قطاع صناعات مكونات الطائرات حققت عوائد العام الماضي بقيمة ملياري دينار (706 ملايين دولار)، ولذلك تسعى السلطات إلى زيادة زخمها في السنوات المقبلة.

ويقول وزير الصناعة سليم الفرياني إن قطاع الصناعة بشكل عام، يعتبر مصدرا حيويا للاقتصاد التونسي كونه يساهم بربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وأشار إلى أن قيمة صادرات مكونات الطائرة ارتفعت من 244 مليون دولار في العام 2012 لتصل إلى حوالي 529 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري.

ويقدر حجم معاملات شركات الخدمات بأكثر من حوالي 70.6 مليون دولار تشمل عمليات الصيانة والإصلاح وتدريب العمال المحلية.

ويؤكد الفرياني أن القيمة المضافة للقطاع تبلغ نحو ثلاثين بالمئة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بقطاعات أخرى بعد أن زادت الاستثمارات بنحو 14 مليونا سنويا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

وبدأ قطاع مكونات الطائرات نشاطه في تونس قبل حوالي 15 عاما، من خلال عشر شركات فقط وفرت فرص عمل لقرابة ألف شخص.

واليوم يضم القطاع نحو 81 شركة منها 47 شركة تعمل في المنطقة الصناعية بالمغيرة غرب العاصمة توفر قرابة 17 ألف فرصة عمل مباشرة، كما أنها تحقق رقم أعمال بالملايين من الدولارات ونسبة نمو بنحو 2 بالمئة سنويا.

ويؤكد خبراء أن الشركات التي تنشط في تونس مطالبة بالاهتمام أكثر بالجوانب اللوجستية والسرعة على التنفيذ لتكون قادرة على الاستفادة من فرص الاستثمار الواعدة بفضل موقعها من أجل المنافسة في الأسواق الأجنبية وتصدير مهاراتها.

> **706**
> ملايين دولار حجم عوائد صناعة مكونات الطائرات، التي حققتها تونس خلال العام الماضي

وقال مدير ومنظم المعرض غاييل بينو في كلمة له خلال الملتقى إن "تونس باتت منصة وبوابة منفتحة على 54 بلدا أفريقيا ولإنجاحه يجب الانفتاح على القارة برمتها".

وأشار إلى أن المعرض الذي سينظم على مدار خمسة أيام بداية من الرابع من مارس المقبل سيشهد عرض عدة نماذج من أحدث طرازات الطائرات والتجهيزات المتعلقة بمكونات هذه الصناعة.

وعززت الحكومة التونسية جهودها لاستقطاب كبرى شركات صناعة الطيران العالمية لضخ استثماراتها في البلاد، في مسعى لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وكانت تونس قد أعلنت قبل ثلاث سنوات عن استراتيجية شاملة لتطوير القطاع تتضمن توسيع المنطقة الصناعية في منطقة المغيرة غرب العاصمة وتسهيل الإجراءات أمام الشركات العالمية للاستثمار في البلاد.

ووفق مؤشرات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في تونس، فإن حوالي 71 بالمئة من الشركات الناشطة في القطاع تنشط في مجال التصدير والتبادل الخارجي.

وتعتبر شركة ستاليا المتخصصة في صناعة كامل الجزء الأمامي لطائرات إيرباص 320، من بين أهم الشركات التي تعمل في تونس حيث توفر قرابة 900 فرصة عمل.

وتظهر مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء أن ستاليا تصدر شهريا نحو 45 هيكلا أماميا كاملا لهذه الطائرات، وذلك بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع.

ويعد فرع إيرباص، الذي بدأ في تونس عام 2009 باستثمار بلغ 35 مليون دولار، الأول من نوعه لشركة أوروبية، تضخ استثمارات مباشرة لدولة من خارج الاتحاد الأوروبي.

ومكونات الطائرات صناعة متقدمة تتطلب كفاءات وإقحام التكنولوجيا في بنيتها التحتية، لذلك من المهم لتونس أن تضع على ذمة الشركات كافة الإمكانيات ليتمكن القطاع من التطور خاصة في المجال اللوجستي والرقمي.

وتكمن أعلى درجات الخطر في عدم التوصل إلى ملاءمة إمكانات البلاد مع حاجيات سوق صناعة مكونات الطائرات الذي شهد نموا متسارعا حول العالم.

متاهة الاحتجاجات العراقية تشل الأسواق التجارية

بغداد - حذر خبراء اقتصاد عراقيون الخميس من مخاطر استمرار المتظاهرين بإغلاق ميناء أم قصر التجاري المطل على الخليج العربي لما له من انعكاسات سلبية على الواقع التجاري واستقرار أسعار السلع الأساسية.

وسينعكس هذا الأمر على الأسواق التجارية في البلاد لأن توقف عمليات التزويد سيحرك لوبيات الاحتكار ويجعلها تبيع المواد الغذائية وغيرها بأسعار أعلى من الأسعار الرسمية.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية الرسمية للمحلل ضرغام محمد علي قوله "لا يختلف اثنان على أن المظاهرات الاحتجاجية في العراق تعكس الواقع السيء الذي يعيشه الشعب جراء اتساع الفساد وعدم قيام الحكومة بإصلاحات حقيقية لمعالجة البطالة وتوفير فرص العمل لقطاع الشباب".

وتواصل حصار المتظاهرين العراقيين في محافظة البصرة لميناء أم قصر التجاري لليوم السابع على التوالي دون بوادر حقيقية لحل الأزمة.

ويرى علي أن استهداف المراكز التجارية والمصارف أمر خطير ولا يعبر عن مطالب المتظاهرين رغم أنه ورقة ضغط على الحكومة لتلبية مطالبهم، لكن في المقابل له انعكاسات سلبية على الاقتصاد، الذي يعاني أصلا من أزمات.

وميناء أم القصر منفذ حيوي للعراق وهو يتعاقد مع شركات عالمية وخليجية بمختلف السلع وتسبب إغلاقه في إرباك حركة السفن ورسوّها وتفريغها في التوقيت المحدد للشحن إلى مناطق الاستهلاك مما يهدد جودتها.

وتخشى الأوساط الاقتصادية العراقية استغلال المخربين لحالة الانفلات للهجوم على المصارف والبنك المركزي، ما يعمق من تأثير الأزمة.

وتفيد البيانات الحكومية الرسمية بأن الحصار كبد الميناء خسائر فادحة بلغت حوالي 6 مليارات دولار إلى جانب شلل حركة التبادل التجاري بالكامل.

ويعتمد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل أساسي حيث تشكل صادرات العراق من النفط حوالي 95 بالمئة من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يتأثر العراق كثيرا بتقلبات أسعار النفط العالمية.

ويواجه العراق، ثاني أكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، بالإضافة إلى التذبذب في أسعار النفط، تحديات داخلية كثيرة منها إعادة بناء المدن المدمرة من جراء الحرب على تنظيم داعش.

وأعطت وكالة موديز منتصف الشهر الماضي العراق نظرة متشائمة وصنفت اقتصاده عند سي.أي.أي 1، ما يعني درجة عالية من المخاطر بسبب ضعف المؤسسات وبطء الإصلاحات.